

تآكل القوى الثورية يسير بالسودان على خطى الربيع العربي

التحالف الحاكم يقدم في السلطة وأخرى قريبة من الثورة المضادة



السودان في مفترق طرق

تحقيق مكاسب في الانتخابات المقبلة، المتوقع إجراؤها عقب انتهاء مصفوفة المرحلة الانتقالية. أكدت الباحثة السياسية، تماضر الطيب، أن القوى السودانية، ومن بينها تحالف المهنيين تعيد ترتيب أوضاعها للمشاركة بشكل أفضل في مقتضيات التعديلات المنتظرة في المرحلة الانتقالية بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل، وما يحدث لا يشكل خروجاً كلياً عن قوى الحرية والتغيير، وسط مناصرة قوى عديدة بإعادة هيكلة التحالف، بما يجعل كل طرف يبحث عن القرارات التي تجذب الجمهور نحو برامجه.



نبيل أديب

مشكلة القوى المدنية في السودان أمثالا
تجديد إدارة الاختلاف

ولفتت في تصريح لـ "العرب"، إلى أن الخلافات بين قوى الحرية والتغيير نابعة من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها السودان حالياً، وهناك اختلافات في وجهات النظر بين أحزاب اشتراكية ترى ضرورة تحسين أوضاع الفقراء بشكل سريع، وأخرى ليبرالية تقود التوجه نحو تبني سياسات صندوق النقد الدولي، وتلك النقاط قادت إلى الخلاف بين سكرتارية تجمع المهنيين والكيانات المجددة انشطتها.

في ما بينها تسببت في عدم إنجاز عدد كبير من نصوص الوثيقة الدستورية، وعلى رأسها إنجاز السلام، لكن في النهاية فإن الشارع والسلطة الانتقالية لن يجدا أمامهما سيلاً سوى الصبر إلى حين تشكل مجتمع ديمقراطي سليم يخرج السودان من الحقبة الاستبدادية إلى أخرى ديمقراطية حديثة.

وتعاني القوى الثورية السودانية من حضور مفرط في حركة الشارع، في ظل استمرار التلويح بالمظاهرات التي تستهدف ممارسة أقصى أنواع الضغط لتحقيق المزيد من الأهداف، ما يؤدي إلى إرباكها لأنها تجد نفسها غير قادرة على التعامل بشكل سليم مع تلك الضغوط لعدم قدرتها على امتصاص الغضب. وبالتالي تبدأ الأحزاب في البحث عن طريقة تحافظ بها على شعبيتها، واثماً يكون الانسحاب من التكتلات الأكبر هو الحل الأسهل لها للنأي بنفسها عن أي أخطاء قد تقع وتؤثر على شعبيتها السياسية.

تدرك القوى الثورية أن أسوأ السيناريوهات التي يمكن أن تحدث نتيجة لخلاف بينها هو وقوع انقلاب عسكري، وهو أمر غير وارد الآن لغياب الدعم الشعبي لهذا الاتجاه، كما أن الدعوات المتناثرة حول ضرورة إجراء انتخابات مبكرة تأتي فقط من حزب الأمة ولا تتوافق عليها بقية القوى لعدم جاهزيتها، ما يجعل المرحلة الحالية هي تسخين سياسي للقوى التي تسعى إلى

ذاتها، لأن هناك خلافاً مشروعاً وصحياً حول الفكرة التي يمكن من خلالها إدارة الدولة ومؤسساتها، ويصعب توقّعت في صالح الثورة السودانية لأن الشارع سيجد نفسه أمام خيارات عديدة وسيكون عليه الاختيار في ما بينها.

خلافات مشروعة

توافق رئيس اللجنة المستقلة للتحقيق في مجزرة فض الاعتصام، نبيل أديب، مع هذا الطرح مؤكداً أن القوى الثورية لا تعاني تفككا أو ترهلا بقدر مواجهتها أزمة عدم قدرة حول الاتفاق على مواقف معينة، ويرجع ذلك إلى أن الجبهة التي ألت إليها أمور التغيير عريضة وتضم الجسم السياسي السوداني من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، باستثناء تنظيم الإخوان. وتذكر لـ "العرب"، أن مشكلة القوى المدنية في السودان أنها لا تجد إدارة الاختلاف، ما يضاعف من صعوبات المرحلة الانتقالية، لكن من الممكن تجاوز هذه الصعوبات لأنها ليست جوهرياً، طالما أن هناك إجماعاً على مهام الفترة الانتقالية، غير أن المشكلة الأكبر تكمن في كيفية إدارة التحالف المرحلي بين المكون المدني والقوات المسلحة، والحفاظ على تماسك هذا التحالف مطلب مهم خلال الفترة المقبلة. واعترف السياسي والحقوقى السوداني، أن مشكلات القوى الثورية

الوثيقة الدستورية، واعتقدت أن تدجينها قد يكون كافياً لضمان انتقال سلس للسلطة، ولم تدرك أن الخطر سيأتي من داخلها، وتتفجر قنابل الدخان أولاً، وأن تتحول إلى قنابل سياسية حقيقية. وعارضت الجبهة الثورية، أحد مكونات قوى الحرية والتغيير، وتضم في عضويتها تنظيمات سياسية وحركات مسلحة، الوثيقة الدستورية، وطالبت بالانتظار أولاً إلى حين التوقيع على اتفاق سلام، ورفضت التوقيع عليها، وبادا أن الخلافات التاريخية بين الحركات المسلحة في الهامش والقوى المدنية في المركز طفت على السطح مجدداً.

وبرأي المحامي والناشط الحقوقي، حاتم إلياس، فإن الخلافات السودانية تختلف عن نظيراتها التي اندلعت في عدد من الدول العربية قبل سنوات، وأنها لا تبحث عن تمجيد ولا تركيز على أن تكون صورتها زاهية، فيما يتشكل الاهتمام بقدر أكبر على القضايا الموضوعية، بعد أن استفادت من الدروس العربية، والتجارب السودانية السابقة. واثماً ما تكون التنظيمات النقابية

على رأس الثورات السودانية، سواء كان ذلك من خلال "جبهة الهيئة" التي قادت حراك 1967، إلى جانب "التجمع النقابي" الذي قاد المظاهرات ضد نظام الرئيس الراحل جعفر النميري في العام 1985، قبل أن يقود تجمع المهنيين ثورة ديسمبر ضد البشير، غير أنها تتراجع لصالح الأحزاب القديمة التي تتولى غالباً القبض على زمام الأمور في المراحل التي تعقب هدوء الثورات.

وأشار إلياس، لـ "العرب"، إلى أن الوقائع التي شهدتها تجمع المهنيين، وقوى الحرية والتغيير، تعد طبيعية لأن هذه القوى انفقت على الحد الأدنى من المطالب، والإطاحة بنظام البشير، لكن الاختلافات الأيديولوجية بين كل الأطراف تطفو على السطح في مراحل تالية، لأنها تضم أحزاباً من كافة ألوان الطيف السياسي، لا يمكنها أن تستمر لفترات طويلة في حالة الانسجام والتوافق في ما بينها.

وأوضح، أن طبيعة العمل السياسي تقوم على الانقسام، والحديث عن التماسك والانسجام بين القوى المختلفة أيديولوجياً يؤكد أن هناك خلافاً في بنية عمل هذه الأحزاب، وأن مصطلحات الاصطفاق والتوافق صيغ نظريتها الأنظمة الدكتاتورية من أجل إضعاف الحراك الديمقراطي.

ينتهي البعض من المتابعين إلى التأكيد على أن هذه الخلافات هي درجة من درجات نبض الثورة السودانية

بات السودان الجديد الذي تخلص في عام 2019، من عبء النظام الإسلامي الذي قاده الرئيس العزول عمر البشير، على أعتاب تطورات جديدة، قد تجهض كل محاولات التغيير التي طالب بها الشارع. وتتلخص هذه الصعوبات أساساً في ما بدأ من تآكل داخل القوى الثورية التي لم تحافظ على تماسكها خاصة إثر تعرض تحالف الحرية والتغيير إلى تآكل واضح داخل بنيتها بعدما تآلت الانسحابات من التحالف وفي مقدمتها انسحاب تجمع المهنيين السودانيين وحزب الأمة القومي الذي جمد عضويته بالتحالف.

العاشر من مايو الماضي، أطاحت بهم وانتخبت سكرتارية جديدة للتجمع (قريبة من الحزب الشيوعي)، قبل أن يقرر تجمع السكرتارية الجديدة تجميد نشاط هذه الكيانات.

ويبدو من الواضح أن ذراعي تحالف قوى الحرية والتغيير الرئيسيين والممثلين في حزب الأمة القومي والحزب الشيوعي، وجدوا أن الفرصة مواتية لتحقيق مكاسب حزبية في فترة ما بعد إنجاز السلام التي أصابته نيران الشارع في مظاهرات 30 يونيو الماضي وما قبلها، من دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك التحالف بشكل كلي، لأنه يمثل الظهير السياسي للحكومة الحالية، كما أن إفراده من مضمونه يؤثر على تماسك الوثيقة الدستورية الموقعة بين المدنيين والعسكريين.

ما حدث بالسودان في تلك الأثناء ربما لا يختلف كثيراً عما جرى في بلدان عربية شهدت ثورات واحتجاجات، ويبدو أن الأمر يتعلق بالوعاء الفكري والسياسي لكثير من الحركات والأحزاب المعارضة التي عانت لسنوات طويلة من التهميش والإقصاء، وعندما حانت لها فرصة الوصول إلى السلطة لم تتسم تحركاتها بعقلانية كافية ليصبح تحقيق الأهداف السياسية الشخصية طامياً على تصرفاتها الوطنية، من دون أن تكتمل البناء الديمقراطي الذي يمكنها من تحقيق هذه المرامي النهائية التي تفيد الدولة.

وحاولت القوى الثورية في السودان الاستفادة من نتائج الثورات العربية، وحافظت على تماسكها حتى بعد إزاحة البشير، وكانت تدرك أنها أمام خطر آخر يتمثل في المؤسسة العسكرية إلى أن تمكنت من جرّها إلى لحظة التوقيع على



أحمد جمال صحافي مصري

القاهرة - يتعرض تحالف الحرية والتغيير، وهو القوة الثورية المدنية الأكبر في السودان، إلى تآكل سريع في بنيته الداخلية بعد مرور أقل من عام على تشكيل حكومة مدنية يشكل فيها التحالف ظهيراً سياسياً، على وقع انسحاب تجمع المهنيين السودانيين، وقد سبقه إعلان حزب الأمة القومي تجميد عضويته بالتحالف، في خطوة تشير إلى أن السودان قد يواجه شبح تعثر الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي.

تتمنّى خطورة الانقسامات التي ضربت القوى الثورية الجديدة في أنها أضحت شريكة في السلطة الراهنة، ما جعلها عرضة لسهم فلول نظام عمر حسن البشير البائد، وربما متحالفة ضمناً مع الثورة المضادة، وتسبب ذلك في أن يكون ظهير الحكومة السياسي مكشوفاً أمام الحركة الإسلامية والجهات الداعمة لها، وتسهّل على استغلال حالة الانقسام بين أحزاب الثورة لصالحها، ما يصعب من مهام الحكومة الانتقالية.

هيكلة التحالف

أعلن تجمع المهنيين السودانيين، انسحابه من هياكل تحالف الحرية والتغيير، ودعا إلى تنظيم مؤتمر عاجل للقوى الثورية الموقعة على الإعلان وخارجه للتباحث حول إعادة بناء وهيكل التحالف الحكومي، غير أن خطوته جاءت في وقت انقسم فيها التجمع، الذي قاد الحراك الجماهيري في ثورة ديسمبر ضد نظام البشير، وأعلنت مجموعة أخرى من التحالف رفضها الانسحاب قائلة "إن قرار الانسحاب لا يمثل إلا المجموعة المنسحبة".

ويضم تجمع المهنيين 18 نقابة، وتعرض للانقسام إلى مجموعتين، إثر رفض القادة الذين اداروا الحراك الثوري نتائج انتخابات داخلية فيه جرت في

الوباء سلاح داعش لإحياء الخلافة

ضد الفايروس والمعلومات المضللة التي تثار حوله. وبالإضافة إلى هذه المخاوف المباشرة، يمكن للمجتمع الدولي استغلال القيام بحملة عالمية للتطعيم ضد فايروس كورونا لتوجيه ضربة دائمة لداعش وغيره من الجماعات الجهادية.

وفي حالة النجاح في الوصول إلى لقاح يعتبر ضمان حصول ذوي الدخل المنخفض، والدول التي تمرقها الحروب والمعرضة للفايروس والمتطرفين، على فرصة تلقي إمدادات مبكرة من هذا اللقاح بصورة عاجلة وعادلة، هو الأسلوب الأكثر إنسانية ومنطقية لإنهاء جائحة كورونا. كما أن هذه تعتبر فرصة نادرة لدحض دائم للسخرية من موقف المجتمع الدولي السلبي، خاصة الغرب، وهو ما يستغلها الإرهابيون الجهاديون لتعزيز قضيتهم.

وللاستفادة من هذه الفرصة، يتعين على الحكومات مقاومة إغراء اكتناز الكميات المحدودة المتوفرة من اللقاح لمواطنيها، ويتعين على الدول وخاصة الولايات المتحدة تبني حل متعدد الأطراف، وعدم الانسحاب من المنظمات الدولية الحيوية.

وإذا ما استطاع المجتمع الدولي الوفاء بالالتزامات بالنسبة للحصول على اللقاح بصورة عادلة ومنع الجهاديين المستعدين من ممارسة أي عرقلة، من الممكن أن يكون لقاح كورونا مفاجأة للعالم بأنه سيكون قصة نجاح عالمي للحفاظ على الصحة ومحاربة الإرهاب.

وقد استعاد القدرة على تنسيق هجمات عالمية صادمة. وللأسف فإنه بالإضافة للهجمات المادية، لدى الجماعة حجج قوية لبث الخوف وعدم الثقة بالنسبة للقاح، وهو أسلوب يمكن أن يكون أكثر ضرراً.

الجماعات الجهادية

تستغل الوباء لاستقطاب مجندين جدد وتحقيق مكاسب على الأرض

ومن الممكن أن تستشهد الجماعة باستغلال وكالة المخابرات المركزية الأميركية لحملة تطعيم ضد التهاب الكبد الوبائي كستار لجمع المعلومات الاستخباراتية في إطار حملة البحث عن أسامة بن لادن، وهذا الاستخدام الخاطئ لحملة التطعيم أضفى مصداقية على الشكوك بأن الغرب يستخدم حملات التطعيم لتحديد أهداف لمهاجمتها بالانفجارات المسيرة، أو حتى لتعقيم الأطفال حتى لا يستطيعوا الإنجاب عند الكبر.

ونتيجة لذلك تم اغتيال عدد ممن يقومون بالتطعيم على يد المتطرفين وتم حرمان العشرات من الأطفال من التطعيم. ويتعين أخذ تهديدات الجهاديين بصورة جدية، كما ينبغي على المسؤولين الاستعداد لحماية فرق التطعيم والعمل على تحصين المواطنين المعرضين للخطر

هو التنظيم الذي يتمتع بالدافع الأكبر، فهو يحتفي بجائحة كورونا باعتبارها عقاباً من الله ضد أعدائه من "الكفار". واستغلّت الجماعة العاصفة التي أثارها الاضطراب الاجتماعي والسياسي نتيجة تفشي الفايروس كفرصة لتعزيز رؤيتها العالمية البغيضة، واجتذاب مجندين جدد وتحقيق مكاسب على الأرض.

وكما طال أمم الجائحة وما تسببه من مشكلات اقتصادية وسياسية، كلما زادت فرصة تحقيق داعش للمكاسب. ويثير هذا إمكانية قيام الجماعة بمحاولة عرقلة الجهود المستقبلية لإنتاج اللقاحات لكي تحلّل أمد ما يعتبر بالنسبة لها أزمة مفيدة.

ويضيف ستيفورت أنه في ألمانيا الذي يتسم بالترابط الوثيق، يمكن أن تؤدي عرقلة إنتاج اللقاحات أو الحد من الاستفادة منها إلى الحيلولة دون القضاء على الأمراض، وعودة ظهور الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، كما حدث مع الكوليرا، وشلل الأطفال والحصبة في السنوات الأخيرة. ومن الأمور المزعجة، قيام داعش وغيره من الجماعات المتطرفة الجهادية بالعمل على عرقلة التطعيم باللقاحات في الماضي، بما في ذلك القيام بهجمات وحشية ضد مراكز التطعيم، ومن يقومون بالتطعيم، وما زال في استطاعة داعش ممارسة هذه العرقلة للتطعيم بلقاح ضد كورونا في حالة التوصل إليه، حيث يخضع لسيطرته حتى الآن 12 ألف مقاتل في العراق،

من معارضي اللقاحات على أساس أنها تتسبب في مرض الأطفال، واجه لقاح الفايروس الذي لم يوجد بعد مجموعة كبيرة من نظريات المؤامرة المثيرة للإزعاج، إلا أن ما يستحق الاهتمام حقيقة وجود مجموعة من الأطراف القادرة على عرقلة الوصول إلى لقاح لفايروس كورونا وهم الجهاديون الإرهابيون.

ويقول ستيفورت إن لدى المنظمات الجهادية الإرهابية الدافع والوسيلة لتقويض الجهود المستقبلية للتوصل إلى لقاح لفايروس كورونا. وربما كان ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

الشرق الأوسط إنه بعد شهرين من الاضطراب ووفاة أكثر من نصف مليون شخص، ينتظر العالم بفارغ الصبر إنتاج لقاح فعال وأمن لعلاج الإصابة بفايروس كورونا.

وأضاف ستيفورت في تقرير نشرته مجلة "ذا ناشونال إنترست" الأميركية أنه رغم استمرار الغموض في ما يتعلق بموعد إنتاج مثل هذا اللقاح أو حتى ما إذا كان سيتم إنتاجه أساساً، يامل معظم الناس أن يتحقق النجاح في القريب العاجل للقاح من العديد من اللقاحات المرشحة. وبالإضافة إلى المزاعم الزائفة المعتادة



أيضاً وجد داعش وجد الوباء